آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن قسم الدراسات والمجلة

بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

دبي - ص.ب. ٥٥١٥٦

هاتف ٢٦٢٤٩٩٩ ٤ ٩٧١+

فاكس ٢٦٩٦٩٥٠ ٤ ٩٧١+

دولة الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: info@almajidcenter.org

السنة الرابعة عشرة : العدد الرابع والخمسون - جمادى الآخر ١٤٢٧ هـ - يوليو (تموز) ٢٠٠٦ م

رقم التسجيل الدولي للمجلة

ردمد ٢٠٨١ - ١٦٠٧

المجلة مسجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ٣٤٩٣٧٨

هيئة التحرير

مدير التحرير

د. عز الدين بن زغيبة

سكرتير التحرير

د. يونس قدوري الكبيسي

هيئة التحرير

أ.د. حاتم صالح الضامن

د. محمد أحمد القرشي

د. أسماء أحمد سالم العويس

د. نعيمة محمد يحيى عبدالله

أ. عبد القادر أحمد عبد القادر

الاشتراك السنوي

	داخل الإمارات	خارج الإمارات
المؤسسات	١٠٠ درهم	١٥٠ درهم
الأفراد	٧٠ درهماً	١٠٠ درهم
الطلاب	٤٠ درهماً	٧٥ درهماً

المقالات المنشورة على صفحات المجلة تعبر عن آراء كاتبيها ولاتمثل بالضرورة وجهة نظر المجلة أو المركز الذي تصدر عنه

يخضع ترتيب المقالات لأمور فنية

الفهـــرس

الإفتتاحية

■ لستن كأحد من النساء

مدير التحرير ٤

المقالات

■ دور الوقف في التنمية البشرية

أ. د. أسامة عبد المجيد العاني ٦

■ قصيدة الفتح المبين للسامري الذي يحب المسلمين للقاضي محمد بن عبد العزيز الكاليكوتي – دراسة وتحليل

د. أبو بكر محمد ١٨

■ ملامح من أثر التراث القانوني الرافديني في حضارات الشعوب الأخرى – دراسة تاريخيّة

د. ابتهال عادل الطائي ٤٨

■ الفارابي وتصحيح العلاقة بين النحو والمنطق

د. الحسن الهلالي ٦٦

■ سيكولوجية الإبداع ومقومات اللسانية والحركيّة والمعرفيّة في أدب الطفل

أ. د. نعمان بوقرة ٧٦

■ الفكر التربوي عند الأطباء المسلمين (البلدي وابن سينا نموذجا)

الزبير مهداد ٨٧

■ نشأة الإمارة الغورية ٥٤٣هـ/١١٤٨م

د. طارق فتحي سلطان ١١٩

المقالات العلمية

■ نظرة معاصرة في ستراتيجيّة البحث العلمي: تاريخ علوم الحياة في الحضارة الإسلامية

أ.د. محمد حسن الحمود ١٣٢

■ تطور تقنيات إستغلال المياه في الحضارة الإسلامية

د. عماد محمد ذياب الحفيّظ ١٤٩

تحقيق المخطوطات

■ « المقالات المسفرة عن دلائل المغفرة » تصنيف: علي بن الشيخ جمال الدين عبد الله الحسيني السمهودي الشافعي

تحقيق : بن يطو عبد الرحمن ١٦٩

الفارابي وتصحيح العلاقة بين النحو والمنطق

د. الحسن الهلالي
تازة - المغرب

تمهيد:

يهدف هذا المقال إلى إثارة جانب من جوانب فكر أبي نصر الفارابي - المولود نحو سنة ٢٦٠هـ - لم ينل ما يستحق من الاهتمام مثلما ناله فكره الفلسفي أو السياسي. يتعلق الأمر بمنظوره للعلاقة بين النحو والمنطق. ونعتمد في ذلك على بعض كتبه الفلسفية والمنطقيّة، التي يبدو فيها أثر العلم اللغوي واضحًا والتأمل في مسائل اللغة بارزًا، كرسالة (التنبيه على سبيل السعادة) و(الألفاظ المستعملة في المنطق) و(إحصاء العلوم). ونقف بخاصة على كتاب (الحروف) الذي يعدّ من أكبر مصنفات الفارابي وأشدّها عناية واهتمامًا بقضايا اللغة؛ إنه موسوعة تناول فيه المعلم الثاني مجمل الأسئلة اللغويّة، التي كانت موضوع الساعة في عصره، كما ضمنه اجتهاداته في تطويع اللغة العربية للتعبير عن الفكر النظري المجرّد، وكيفيّة وضع المصطلحات المنطقيّة والفلسفيّة، ويعكس أيضًا ما كان يتنازع فيه النحاة والمناطقة. "فلا يستغني عن قراءته من يشتغل في تأريخ الفلسفة واللغة - كما يقول محسن مهدي - ويجب أن يمعن النظر فيه من يقصد فهم الصلة بين نمو العلوم واللغة التي بها يعبر عن العلوم والمجتمع الذي تنمو فيه"[1].

لقد عاش الفارابي في عصر بلغت فيه العلوم اللغويّة والشرعيّة أوجها، واستوت كنظام معرفي مقنن. كما تمّ تعرّف علوم اليونان منطقًا وعلومًا وفلسفة، بل لم يبدأ التعامل مع المنطق ككل في الثقافة العربية الإسلامية إلا مع الفارابي، الذي أحيا ما كان مهملاً من المنطق خلال العصر الهيلينستيّ، أعني كتاب (البرهان)، وهو المقصود الأعظم من صناعة المنطق، وأشد باقي أجزاء المنطق تقدمًا بالشرف والرياسة. كما اتسم عصر الفارابي بتفكك الدولة المركزية إلى دويلات وإمارات، فكان لا مناص لإمام المنطقيين من الانخراط في قضايا وأسئلة عصره الفكريّة

والاجتماعية والسياسية مناقشًا ومحللاً ومنظرًا ومقدمًا الحلول والاقتراحات.

ومن بين الأسئلة اللغويّة التي كانت تشغل بال الفارابي، كما كانت تشد اهتمام مفكري عصره، تلك الأسئلة التي عكستها المناظرة الشهيرة في حديث النحو والمنطق بين أبي سعيد السيرافي ممثل النحاة وعلماء البيان، وأبي بشر متى بن يونس عن المناطقة وعلماء البرهان. ولم تكن هذه المناظرة التي انتصر فيها السيرافي على متى مناسبة انفجر فيها الصراع بين النحو والمنطق بوصفهما صناعتين مختلفتين فقط، بل كانت مناسبة لبلوغ الصراع أشدّه بين البيان منهجًا ورؤية وبين المنطق الوافد على الثقافة العربية الإسلامية، منهجًا ورؤية. " إنها كانت إعلانًا عن بلوغ الصراع أوجه بين منطق البيان ومنطق البرهان. لقد كان لا بد إذًا من بناء تصور شامل يتم في إطاره، وبالاستناد إليه ترتيب العلاقة بين المنهجين والرؤيتين: بين النحو والمنطق من جهة، وبين الفلسفة والملة من جهة أخرى، وتلك هي المهمّة المضاعفة التي اجتهد الفارابي في القيام بها"[٢].

ونعتقد أنّ الفارابي راح يجيب في العديد من مؤلفاته على الأسئلة التي لم يتمكن متى من الإجابة عنها، أو أجاب عنها إجابة غير مقنعة. لذلك وجدنا أبا نصر يثير في أكثر من مناسبة علاقة النحو بالمنطق، ويتعرض في كتاب (الحروف) لمعاني الحروف ومواقعها، وأصل اللغة ونشأتها، وعلاقتها بالفلسفة والملة، ونشأة علوم اللسان والصنائع العملية والقياسيّة، ومسألة الترجمة ونقل المعاني من لغة إلى أخرى، واختلاف اصطلاح اللغات ومواضعاتها، ودلالة الألفاظ على المعاني، وعلاقة الشكل اللفظي بالمعنى العقلي يدحض بكل ذلك ما ادعاه السيرافي من أنّ المنطقيين لا يصرفون عنايتهم إلى اللغة التي يتحاورون بها ويدارسون أصحابهم بمفهوم أهلها.

إنّ موضوع الصلة بين النحو والمنطق موضوع خاص بتاريخ المنطق، طرح في الثقافة العربية منذ أواخر القرن الثالث الهجري، وعلى امتداد القرن الرابع، بصيغ متعددة وبرؤى مختلفة. وكان اليونانيون يندرجون ضمن إشكال التأثير والتأثر بين العلوم العربية والمنطق والفلسفة، بعد أن تُرجم المنطق إلى العربية، وبدأ التأليف في العلوم النظرية عند العرب. فلقد تضايق النحاة من إقحام المنطق في صناعتهم مع اختلاف موضوع العلمين وتباين مرماهما. كما قلل بعض المناطقة، كمتى بن يونس، من قيمة النحو وجدواه، ورأى إمكانية الاستعاضة عنه بالمنطق بصفته آلة " يعرف به صحيح الكلام من سقيمه وفاسد المعنى من صالحه". وهناك من استوعب حدود التقاطع، بل التكامل، بين العلمين كالفارابي ومن تأثر به.

لقد تناول الفارابي الموضوع من الناحية التاريخيّة (النشأة) في كتاب (الحروف) والأبستيمولوجية في كتاب (إحصاء العلوم)، ورسالة (التنبيه على سبيل السعادة)، والتطبيقية في كتاب (الألفاظ المستعملة في المنطق). ولتوضيح موقف الفارابي واستجلاء رأيه في هذا المجال نتطرق معه للموضوع من خلال نشأة العلمين، وتعريفهما، وموضوعهما، وغايتهما.

في نشأة النحو العربي والمنطق اليوناني:

- نشأة النحو العربي:

- عند علماء العربية:

يبدو أن مسألة البدايات مسألة يحفها كثير من الغموض بالنسبة لأي علم أو فن في كل أمة. فمن غير المقبول علميًّا أن ينشأ علم أو فن دفعة واحدة،

الفارابي وتصحيح العلاقة بين النحو والمنطق

بل لا بد أن ينشأ تدريجيًّا إلى أن يستوي ويكتمل كعلم مستقل. وينسحب هذا المبدأ على ولادة النحو العربي.

تجمع الكتب والمعاجم والمدونات التي تعرضت لنشأة النحو العربي على أنه كان وليد الثقافة العربية، واستجابة لضرورة حضارية وعقديّة؛ حيث كان ذيوع اللحن وتكلم غير العرب بالعربية السبب المباشر لبداية التأليف في هذا العلم[٣].

إنّ مخالطة أبناء العرب البداة لأهل الحاضرة والعجم غيّر ملكة العرب اللغوية، فانتشر اللحن وفشا وكثر وقبح، وكان ذلك سببًا وراء وضع أصول النحو العربي حتى لا تفسد تلك اللغة، وينغلق القرآن والحديث على الفهم. ولأنّ القرآن والحديث نصّان عربيان فصيحان اشترط فيمن ينظر في العلوم الدينيّة أن يكون ملمًّا بعلوم اللغة. " لأنّ النظر في القرآن والحديث لا بد أن تتقدمه العلوم اللسانية لأنه متوقف عليها"[٤].

ويذكر ابن خلدون أنّ النحو العربي مرَّ بمراحل قبل أن يصل إلى سيبويه، حيث يقول: إنّ " أول من كتب فيها أبو الأسود الدؤلي من بني كنانة، ويقال بإشارة علي رضي الله عنه، لأنه رأى تغير الملكة فأشار عليه بحفظها، ففزع إلى ضبطها بالقوانين الحاضرة المستقرأة، ثم كتب فيها الناس من بعده إلى أن انتهت إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي أيام الرشيد، وكان الناس أحوج إليها لذهاب تلك الملكة من العرب، فهذب الصناعة وكمل أبوابها، وأخذها عنه سيبويه، فكمل تفاريعها واستكثر من أدلتها وشواهدها ووضع فيها كتابه المشهور الذي صار إمامًا لكل ما كتب فيها من بعده"[٥].

إنّ النحو إذًا ثمرة مجهود جماعي، يضيف اللاحق إلى السابق شيئًا مما أغفله أو لم يستطعه، إلى أن استوى واتخذ شكل نسق مع سيبويه، فصار مرجعًا لا غنى عنه لكل مهتم باللغة والنحو العربيين.

عند الفارابي:

يميز الفارابي بين نوعين من الصنائع: صنائع عاميّة - عملية ويتعاطاها العوام والجمهور، وصنائع قياسية - نظرية، ويعنى بها الخواص. والصنائع العاميّة أسبق في الزمان من الصنائع النظرية، كما أنّ العوام أسبق من الخواص. وتتمرحل هذه الصنائع العامية، في نشوئها حسب تطور الأمة وحاجاتها التاريخيّة والحضاريّة. فتأتي صناعة النحو وعلوم اللسان في المرحلة الأخيرة من سلسلة ظهور الصنائع العاميّة بعد الخطابة والشعر وحفظ الخطب والأشعار وروايتهما والكتابة. إن علوم اللسان لا تبدأ في الظهور إلا بعد بلوغ اللغة درجة عالية من النضج والإصلاح من قبل الحفاظ والرواة، الذين هم فصحاء الأمة، فيسهلون ما كان النطق به من الألفاظ عسيرًا، ويجعلون ما كان منها بشع المسموع لذيذًا في السمع. في هذه المرحلة بالذات تجمع اللغة من السكان الذين لم يخالطوا غيرهم من الأمم وتدون، فتصبح متنًا قابلاً للدرس وموضوعًا للنظر والتأمل. ف "يحدث للناظر فيها تأمل ما كان منها متشابهًا في المفردة منها وعند التركيب، وتؤخذ أصناف المتشابهات منها، وبماذا تتشابه في صنف منها، وما الذي يلحق كل صنف منها. فيحدث لها عند ذلك في النفس كليات وقوانين كلية. فيحتاج فيما حدث في النفس من كليات الألفاظ وقوانين الألفاظ إلى ألفاظ يعبر بها عن تلك الكليات والقوانين، حتى يمكن تعليمها وتعلمها"[٦].

وهذه الألفاظ التي يعبر بها عن القوانين والكليات التي استنبطت من استقراء اللغة هي مصطلحات العلم ومفاهيمه. وطريقة إيجاد هذه

الألفاظ التي بالوضع الثاني - حسب لغة الفارابي - أو اللغة الواصفة بالتعبير المعاصر تتم بأحد أمرين: إما أن تخترع اختراعًا بتركيب ألفاظ لم تكن من قبل، وإما عن طريق النقل؛ لكن الأجود عند الفارابي " أن تسمى القوانين بأسماء أقرب المعاني شبهًا بالقوانين، بأن ينظر أي معنى من المعاني الأول يوجد أقرب شبهًا بقانون من قوانين الألفاظ، فيسمى ذلك الكلي، وذلك القانون باسم ذلك المعنى، حتى يؤتى من هذا المثال على تسمية جميع تلك الكليات والقوانين بأسماء أشباهها من المعاني الأول التي كانت لها عندهم أسماء"(٧).

نخلص مما سبق إلى أنّ الفارابي يخالف النحاة العرب الرأي في نشأة النحو وعلوم اللسان بشكل عام. فإذا علل النحاة نشأة النحو بذيوع اللحن وتفشيه والخوف من فساد الألسنة مما يترتب عنه انغلاق النص على الفهم، فإنّ الفارابي رأى نشأته ضرورة حضارية وتاريخيّة تشترك فيها جميع الأمم. كما لم يرد ذكر أي تأثير للمنطق أو النحو اليوناني أو غيرهما في نشأة النحو العربي سواء عند علماء العربية أو عند الفارابي.

نشأة المنطق:

يعدّ المنطق من الصنائع القياسية- النظرية التي تبدأ في النشأة مع ظهور الفلسفة والبحث عن الأسباب الأولى، وبعد استيفاء الصنائع العاميّة واستنفاذ مهامها؛ حيث تشتاق النفس" إلى معرفة أسباب الأمور المحسوسة في الأرض، وفيما عليها وفيما حولها، وإلى سائر ما يُحس من السماء ويظهر، وإلى معرفة كثير من الأمور التي استنبطتها الصنائع العمليّة من الأشكال والأعداد والمناظر في المرايا والألوان، وغير ذلك، فينشأ من يبحث عن علل هذه الأشياء"(٨).

غير أنّ طرق فحص هذه الأشياء ومعرفة أسبابها وتصحيح الآراء فيها تتمرحل في نشأتها بحسب قوة كفايتها في الإيصال إلى العلم اليقين. فيبدأ أولاً بالطرق الخطبية؛ لأنها هي الأعرف، ولاعتمادها مبادئ الرأي، و" لأنها هي الطرق القياسية التي يشعرون بها أولا". تخضع هذه الطرق للبحث والاختبار إلى أن يتم الوقوف على الطرق الجدليّة، وتتميز عن الطرق السوفسطائية. ويستمر العمل بها إلى أن تتبين عدم كفايتها في حصول المعرفة اليقينية. " فيحدث حينئذ الفحص عن طرق التعليم والعلم اليقين. وفي خلال ذلك يكون الناس قد وقعوا على الطرق التعاليميّة وتكاد تكتمل أو تكون قد قاربت الكمال، فيلوح لهم مع ذلك الفرق بين الطرق الجدليّة والطرق اليقينيّة وتتميز بعض التميز. (...) ولا تزال هكذا إلى أن تصير الحال في الفلسفة إلى ما كانت عليه في زمان أفلاطون. ثم يُتداول ذلك إلى أن يستقر الأمر على ما استقر عليه أيام أرسطوطاليس . فيتناهى النظر العلمي وتتميز الطرق كلها وتكتمل الفلسفة النظرية والعاميّة الكليّة، ولا يبقى فيا موضع فحص، فتصير صناعة تُتَعلّم وتعلّم فقط، ويكون تعليمها تعليمًا خاصًّا وتعليمًا مشتركًا للجميع"(٩).

إنّ الطرق والمقاييس الخطبية والسوفسطائية والجدليّة طرق تسبق الطرق البرهانية وتكون ممهدة لها. وعلى هذا فإنّ الطرق البرهانية أو المنطق بالمعنى الدقيق إنما نشأ مع أرسطو. وما كان من أمر الأشياء التي هي داخلة في صناعة المنطق قبل أرسطو، فإنما هي أفعال عن طريق الدربة والمران وطول مزاولة أفعال الصناعة دون أن تكون هناك اصطلاحات وقوانين ضابطة للصناعة، وذلك مثل القوة التي كانت ل" أفرُوطاغوس" على السفسطة و"ثراسوماخوس" على الخطابة، و"أوميرس" على الشعر، أو نتف مثبوتة في كتاب

كأوزان الشعر، وبعض الخطب المأثورة، وكذلك شيء من الجدل. "وأما المنشئ لهذه الصناعة والمثبت لها في كتاب والجاعل إليها سبيلاً بها يمكن اقتناءها من يقصد إليها وتعلمها بقول، فهو أرسطوطاليس وحده"[١٠].

إنّ المنطق إذًا صناعة قياسية نشأ مع أرسطو واتخذ معه شكل مسند لا يحيد عنه أحد ممن جاء بعده. والنحو، في منظور الفارابي، صناعة عملية سابقة في الوجود وفي المعرفة على المنطق. والمثبت تاريخيًّا أن العرب لم يتعرفوا المنطق بصيغته الكاملة؛ أي بجميع أجزائه إلا في القرن الرابع الهجري، وفي هذه المدة كان قد مرَّ على نسقية النحو قرنان من الزمان (توفي سيبويه عام ١٨٥ هجرية).

في تعريف صناعتي النحو والمنطق:

من بين ما يسعف في تبيين الصلة أو الصلات بين صناعة النحو وصناعة المنطق تعريف كل واحد منهما. ونبدأ بالتعريف اللغوي، ثم نتبعه بالتعريف الاصطلاحي؛ لأنّ الأول يساعد في الغالب على تقريب التعريف الاصطلاحي إلى الفهم.

تعريف صناعة النحو

أ- التعريف اللغوي:

إنّ أصل لفظ "النحو" مصدر، ويستعمل اسمًا من نحا ينحو وينحي، ويجمع على أنحاء ونُحُو. ومعناه القصد والطريق والاتجاه والتحريف. ومنه سمي المهتم بعلم اللغة نحويًّا؛ "لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب" و"ثبت عن أهل يونان، فيما يذكر المترجمون العارفون بلسانهم ولغتهم، أنهم يسمون علم الألفاظ والعناية بالبحث عنه نحوًا، ويقولون فلان من النحويين، ولذلك سمي يوحنا الاسندراني يحيى النحوي، للذي كان حصل له من المعرفة بلغة اليونانيين"[١١].

ب: التعريف الاصطلاحي:

أما اصطلاحًا، فنجد للنحو العربي تعريفات متنوعة تضيق تارة مجال اهتمامه وتوسعه تارة أخرى. وهذه بعض التعريفات التي تحصر مجال النحو، تجعله مقصورًا على معرفة الحركات التي تتعاقب على أواخر الكلم بسبب العقد والتركيب. يعرفه الزجاجي مثلاً بأنه "علم قياسي ومسبار لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببراهين وحجج"[١٢]. إنّ هذا التعريف شبيه بتعريف المنطق؛ إذ يكاد النحو يكون آلة لأكثر العلوم. إنه علم له مصطلحاته ومفاهيمه، يعتمد القياس بالمعنى النحوي، وهو حمل غير المنقول، على المنقول، ورد الشبيه إلى شبيهه، ويرتكز على مبدأ العلّة الذي أخذ به النحاة، وبخاصة منذ أواخر القرن الثالث الهجري. وعند الأسترابادي النحو هو" معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب"[١٣]. ويرى الفارابي أنّ علم اللسان عند كل أمّة سبعة أجزاء عظمى: علم الألفاظ المفردة، وعلم الألفاظ المركبة، وعلم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة، وعلم قوانينها عندما تكون مركبة، ثم قوانين تصحيح الكتابة، وقوانين تصحيح القراءة، وأخيرًا قوانين الأشعار. وعلم النحو أحد ضربي قوانين الألفاظ عندما تركب، فهو "يعطي قوانين أطراف الأسماء والكلم عندما تركب أو ترتب"[١٤].

ومع ابن جني اتسع مجال موضوع النحو؛ ليشمل مستويات لسانية متعددة، كالصوتيات والصرف والتركيب. إنه " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك"[١٥]، ويرسمه أبو سليمان السجستاني، وهو من المنطقيين، بأنه " نظر في

كلام العرب، يعود بتحصيل ما تألفه وتعتاده، أو تعرفه وتقلل منه، أو تعرفه وتحيله وتأباه، وتذهب عنه، وتستغني عنه"[١٦]. إنّ الرجل يذهب في تعريفه للنحو مع أولئك الذي يوسعون من مجال اهتمامه، فجعله عيارًا لتمييز فصيح الكلام ومطرده وكثيره عن فاسده وشاذه وقليله ونادره أو محاله.

تعريف صناعة المنطق:

المنطق لغة من نَطَقَ ينطق نطقًا، وهو صوت الحيوان. جاء في لسان العرب:" المنطق الكلام. والمنطيق البليغ؛(...) وقد أنطقه الله واستنطقه؛ أي كلمة وناطقه. وكتاب ناطق بين، على المثل: كأنه ينطق؛ وكلام كل شيء منطقه (...) وقد يستعمل المنطق في غير الإنسان (...) والناطق الحيوان من الرقيق وغيره، سمي ناطقًا لصوته، وصوت كل شيء: منطقه ونطقه"[١٧].

ولقد تعقب الفارابي دلالات المنطق فأحصى له ثلاث دلالات، فهو:

- يدل، عند الجمهور، على النطق والتكلم والعبارة باللسان، وهو المعنى المشهور من معنى هذا الاسم.
- ويدل، على المعقولات الحاصلة في نفس الإنسان بالفهم، وهو ما يسمى بالنطق الداخل أو القول المركوز في النفس.
- ويدل على القوة التي بها يعقل الإنسان المعقولات، وهي التي تحاز العلوم والصنائع بها، وبها يميز بين الجميل والقبيح من الأفعال؛ أي يدل على ما به يكون إدراك الإنسان، وهو أيضًا أحد الأمرين اللذين يقع عليهما اسم العقل. فصناعة المنطق" لما كانت تعطي القوة الناطقة قوانين في النطق الداخل الذي هو المعقولات، وقوانين مشتركة لجميع الألسنة في النطق الخارج الذي هو الألفاظ، وتسدد بها القوة الناطقة في الأمرين جميعًا نحو الصواب، وتحرزها من الغلط فيهما سميت بالمنطق"[١٨].

ويبدو أنّ الفارابي ذكر هذه الدلالات الثلاث للمنطق ليبين من جهة أن المناطقة ليسوا في سهو عن وجوه النطق كما ادعى السيرافي في المناظرة، ولإزالة اللبس وتفادي الخلط بين النحو من جهة ثانية؛ إذ " لما كان النطق والمنطق قد يقع على العبارة باللسان ظن كثير من الناس أنّ هذه الصناعة قصدها أن تفيد الإنسان المعرفة بصواب العبارة؛ وليس ذلك كذلك، بل الصناعة التي تفيد العلم بصواب العبارة والقدرة عليه هي صناعة النحو. وسبب الغلط في ذلك هو مشاركة المقصود بصناعة النحو المقصود بهذه الصناعة في الاسم فقط. فإنّ كليهما يسمى باسم المنطق[١٩].

ويعرِّف المنطق بأنه " قوة بها نقف على الحق أنه حق يقين فنعتقده، وبها نقف على ما هو باطل أنه باطل بيقين فنتجنبه، ونقف على الباطل الشبيه بالحق فلا نغلط فيه، ونقف على ما هو حق في ذاته، وقد أشبه الباطل، فلا نخدع عنه"[٢٠].

ويعدّ الفارابي المنطق آلة لأجزاء الفلسفة تارة، وتارة أخرى علمًا قائمًا بذاته. جاء في كتاب (المنطق عند الفارابي)، "وصناعة المنطق آلة إذا استعملت في أجزاء الفلسفة حصل بها العلم اليقين لجميع ما تشتمل عليه الصنائع العلميّة والعمليّة، ولا سبيل إلى اليقين الحق في شيء مما يلتمس علمه دون صناعة المنطق"[٢١]. ويذهب في كتاب (الألفاظ المستعملة في المنطق) إلى أنّ صناعة المنطق، وإن كان ما تشتمل عليه هي أيضًا أحد الأشياء الموجودة التي تشكل موضوعًا للفلسفة، فإنها " ليست تنظر على أنها أحد الموجودات، لكن

على أنها آلة نتوصل بها إلى معرفة الموجودات، فنأخذها كأنها شيء آخر خارجة عن الموجودات، وعلى أنها آلة لمعرفة الموجودات، فلذلك ليس ينبغي أن يعتقد في هذه الصناعة أنها جزء من صناعة الفلسفة، ولكنها صناعة قائمة بنفسها، وليست جزءًا لصناعة أخرى، ولا أنها آلة وجزء معًا"[٢٢].

١-١- في موضوع صناعتي النحو والمنطق:

يشترك النحو والمنطق في أنهما صناعة، وهي جنس تعمهما. ولكل صناعة موضوع ما تعمل فيه، وغرض ما تقصد إليه هو غايتها. ولا بدّ أن تخالف صناعة النحو صناعة المنطق في الموضوع أو في الغرض أو فيهما معًا إذ؛ " ليس يمكن أن يوجد صناعتان متفقتان في الموضوع والغرض جميعًا، وذلك أنهما حينئذ ليستا صناعتين بل صناعة واحدة بعينها"[٢٣]. فما موضوع صناعة النحو وصناعة المنطق؟ وما غايتهما؟

موضوع النحو العربي:

يتبين من خلال تصفح المؤلفات النحوية العربية أن موضوع النحو العربي هو اللفظ العربي الموضوع المفرد أو المؤلف السليم التأليف، إنه الكلام العربي الفصيح على أساس هيئته التركيبية وتأديته للمعاني الأصلية الوضعية. فالكتب النحويّة لم تكن تفصل بين مستويات الوصف اللغوي الثلاثة: التركيب والدلالة والتداول. فلقد عالج النحاة مخارج الحروف وصفاتها، والإدغام، والإمالة، والإبدال، والإعلال... وكلها ظواهر صوتية تعالج اليوم في الصوتيات (الفونولوجيا). كما تناولوا التكسير، والتصغير، والنسبة، والتثنية، والجمع إلخ، وتعالج اليوم في علم الصرف. والعامل والرتبة والإعراب ويتعرض لها اليوم في التركيب. كما عالج النحاة الحذف والإضمار والقصر والتقديم والتأخير، وهي ظواهر تنتمي إلى حقلي الدلالة والتداول. على أنّ هناك من قصر موضوع النحو على دراسة الألفاظ من حيث هي أشكال صوتية، وما يطرأ على أواخرها من تغيير في الحركات بسبب العقد والتأليف. وقد يكون يحيي بن عدي أحد هؤلاء حين رأى أنّ موضوع صناعة النحو " هو أن تضم الألفاظ وتفتحها وتكسرها، وبالجملة أن تحركها حركات ما أو تسكنها سكونًا ما بحسب ما تحركها وتسكنها العرب"[٢٤].

وإذا كان يحيي بن عدي يرى أنه لا يجوز للنحوي أن يهتم بالمعاني، ولا أن تكون موضوعات لصناعة النحو ولا غرضها، فإنّ أبا سليمان السجستاني يذهب إلى أنّ النحوي، وإن كان جلّ نظره في الألفاظ، " لا يسوغ له الإخلال بالمعاني؛ التي هي كالحقائق والجواهر"[٢٥]. وهو موقف يتماشى ورأي أبي سعيد السيرافي القائل بضرورة معرفة المنطقي بالألفاظ وموضوعات النحو، كما يلزم على النحوي العناية بالمعاني؛ " لأنّ الكلام والنطق واللفظ والإفصاح والإعراب والإبانة، والحديث والإخبار والاستخبار والعرض والتمني والنهي والحض والدعاء والنداء والطلب كلها من واد واحد بالمشاكلة والمماثلة.. (...) وإنما الخلاف بين اللفظ والمعنى أن اللفظ طبيعي والمعنى عقلي"[٢٦].

موضوع صناعة المنطق:

ينطلق الفارابي في تحديده لموضوع المنطق من الفرضية القائلة إنه لا وجود للأفكار خارج اللغة، ولا وجود للغة بدون أفكار. ولما كنا نصحح بوساطة المنطق اعتقاداتنا وآراءَنا المدخولة، ونصحح بوساطته كذلك اعتقادات مخاطبينا وآراءهم كانت موضواعت المنطق" هي المعقولات من حيث تدل عليها الألفاظ، والألفاظ من حيث هي دالة على المعقولات"[٢٧].

إنّ موضوع المنطق هو الألفاظ الدالة على الأمور الكلية؛ أي المعاني التي هي مواد القول الشارح والحجة المطلقين من حيث هي مستعدة للتأليف المؤدي إلى تحصيل أمر في الذهن. وهذه المعاني هي المعقولات الثانية. والمقصود بالمعقولات الثانية ما يطرأ على صورة الأشياء الموجودة خارج الذهن بعد أن تحصل في الذهن من تصرفات بسبب ممارسة نشاط العقل فيها، وذلك كالحكم ببعضها على بعض، أو إلحاق أمورٍ ببعضها ليست منها، أو حمل بعضها على بعض. فالصور الذهنية والماهيات معقولات أولى، وما يلحقها من تصرفات في العقل معقولات ثانية. وعلى هذا يكون المنطق بحثًا في الدلالة بامتياز، إن لم يكن هو علم الدلالة نفسه. غير أنه لما كانت المعاني لا تستوضح ولا تُستجلى إلا بالتعبير عنها بالألفاظ، صارت الألفاظ منظورًا فيها بالضرورة.

في غاية صناعتي النحو والمنطق:

غاية النحو:

جاء في كتاب الإيضاح أنّ الغاية من النحو هي " الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صوابًا غير مبدّل ولا مغير، وتقويم كتاب الله عزّ وجل، الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النبي؟، وإقامة معانيها على الحقيقة؛ لأنه لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب"[٢٨]. وغايته عند ابن جني أن " يلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم؛ وإن شذ بعضهم عنها رُدَّ إليها"[٢٩].

إنّ الغاية من النحو، حسب هذين النصّين، غاية عملية، وهي الاحتراز من الخطأ في كلام العرب، والوصول إلى التكلم بالكلام العربي على حقيقته، وتعليم اللغة العربية للناطقين ولغير الناطقين بها. فهو يقوي العلم بصواب العبارة، ومعيار يرجع إليه لمعرفة صحيح الكلام من سقيمه، ومصدر يساهم في حفظ اللسان العربي المبين من اللحن. وبذلك تكون فوائده مقصورة على العرب دون غيرهم من الأمم.

غاية المنطق:

تهدف الصناعة المنطقية إلى تحصيل قوة التمييز عند الإنسان في أفعاله وأقواله ومعقولاته، حتى لا يفعل إلا الخير في أفعاله، ولا يقول إلا الصدق في أقواله، ولا يسلك إلا الصواب في معقولاته، إنّ الصناعة المنطقية - كما يلخص الفارابي - " تعطي بالجملة القوانين التي من شأنها أن تقوم العقل وتسدد الإنسان نحو طريق الصواب، ونحو الحق في كل ما يمكن أن يغلط فيه من المعقولات، والقوانين التي تحفظه وتحوطه من الخطأ والزلل والغلط في المعقولات، والقوانين التي يمتحن بها في المعقولات ما ليس يؤمن أن يكون قد غلط فيه غالط"[٣٠].

ولما كان غرض المنطق كذلك، شبه المناطقة القوانين المنطقية، التي هي آلات يمتحن بها في المعقولات مالا يؤمن أن يكون العقل قد غلط فيه أو قصر عن إدراك حقيقته، بالموازين والمكاييل والمساطر. وهو ما يبين عظيم غنائه، " وذلك في كل ما نلتمس تصحيحه عند أنفسنا، وفيما نلتمس تصحيحه عند غيرنا، وفيما يلتمس غيرنا تصحيحه عندنا[٣١]. وبإسناد هذه الأغراض إلى المنطق، يكون الفارابي قد وجد في المنطق سندًا لإعادة الوحدة والتماسك لفوضى الفكر التي كانت آفة عصره.

يتبين مما سبق أنّ النحو والمنطق يتكاملان. وهذا لا يعني أنّ النحو منطقٌ والمنطق نحوٌ، ولا أنّ أحدهما داخل في الآخر، بل المقصود أنّ بينهما بعض التشابه. " وهو أنّ صناعة النحو تفيد العلم بصواب ما ننطق به، والقوة على الصواب منه

الفارابي وتصحيح العلاقة بين النحو والمنطق

بحسب عادة أهل لسان ما؛ وصناعة المنطق تفيد العلم بصواب ما يعقل، والقدرة على اقتناء الصواب فيما يعقل. وكما أنّ صناعة النحو تقوم اللسان حتى لا يلفظ إلا بصواب ما جرت به عادة أهل لسان ما، كذلك صناعة المنطق تقوم الذهن حتى لا يعقل إلا الصواب من كل شيء. وبالجملة فإنّ نسبة صناعة النحو إلى الألفاظ هي كنسبة صناعة المنطق إلى المعقولات"[٣٢].

ومع أنّ النحو والمنطق يقدمان قوانين الألفاظ، يفارق المنطق النحو في أنه " يعطي قوانين مشتركة تعم ألفاظ الأمم كلّها" ولا تخص لساناً بعينه، في حين " علم النحو إنما يعطي قوانين تخص ألفاظ أمة ما"[٣٣].

وبالنظر إلى هذه العلاقة يرى الفارابي النحو مرجعًا نستمد منه أصناف الألفاظ الدالة على أوائل صناعة المنطق. وإذا اتفق أن لم يكن لأهل اللسان ألفاظ دالة على أوائل الصناعة تولى المناطقة تعديد أصناف تلك الألفاظ. وهو ما قام به الفارابي في كتاب (الألفاظ المستعملة في المنطق)، حيث لجأ إلى النحو اليوناني ليستمد منه أسامي أصناف الحروف والأدوات. ولم يفت الفارابي أن ينبه إلى اختلاف نظر المناطقة في الألفاظ عن نظر النحاة فيها. فإذا كان النحاة يأخذون الألفاظ بحسب دلالتها المشهورة عند الجمهور، فإنّ المناطقة يأخذونها بحسب دلالتها الخاصة بأهل المنطق. يقول الفارابي:" ونحن متى قصدنا تعريف دلالات هذه الألفاظ إنما نقصد للمعاني التي تدل عليها هذه الألفاظ عند أهل صناعة المنطق فقط، من قبل أنه لا حاجة بنا إلى شيء من معاني هذه الألفاظ سوى ما يستعمله منها أصحاب هذه الصناعة؛ إذ كان إنما نظرنا هذا فيما تشتمل عليه هذه الصناعة وحدها"[٣٤].

خاتمة:

والخلاصة أنّ الفارابي ينظر إل العلاقة بين النحو والمنطق على أنها علاقة بين الخاص والعام. فالنحو يُعنى باللغات الخاصة في حين يهتم المنطق بالمعاني التي تتقاسمها العقول السليمة وتشترك فيها جميع الأمم وجميع الأجيال، ويعنى بالألفاظ على أنها مشتركة لجميع الألسن. وإن عرض للنحوي أن بحث في ألفاظ عامة، فإنه يبحث فيها على أنها خاصة باللسان الذي يشتغل عليه. وإذا كان المنطق معيارًا للمعقولات ومقومًا للعقول، فإنّ النحو معيار يبين نقصان الكلام من رجحانه، ومقياس يعرف به صحيح الكلام من سقيمه. وهذه العلاقة بين العام والخاص هي ما عبّر عنها السجستاني بالعلاقة بين المحسوس والمعقول، فجعل النحو الذي هو منطق عربي منطقًا حسيًّا، والمنطق الذي هو نحو عقلي منطقًا عقليًّا. وهما بذلك يتعاونان " وأي معونة! إذا اجتمع المنطق العقلي والمنطق الحسّي، فهو الغاية والكمال"[٣٥]. ■

●●●

الحواشي

١- كتاب الحروف: ٢٧.

٢- بنية العقل العربي: ٤٣٠.

٣- نورد هنا مجموعة من النصوص تؤكد كلها هذا الأمر. يذكر ابن النديم عن أبي عبيدة: أنّ أبا الأسود الدؤلي كان يأخذ النحو عن علي بن أبي طالب، ولا يخرج شيئًا مما أخذه إلى أحد، وأنّ زيادًا والي العراق آنذاك بعث إلى أبي الأسود بأن يعمل " شيئًا يكون للناس إمامًا، ويعرف به كتاب الله، فاستعفاه من ذلك، حتى سمع أبو الأسود قارئًا يقرأ إن الله بريء من المشركين ورسوله بالكسر، فقال: ما ظننت أنّ أمر الناس آل إلى هذا، فرجع إلى زياد، فقال: أفعل ما أمر به الأمير". الفهرست: ٦٦، ويذكر أيضًا أنّ السبب في وضع النحو أنّ رجلاً فارسيًّا من أهل زندخان مر بأبي الأسود وهو يقود فرسه، فسأله لم لا تركب فرسك، فقال: إنّ فرسي ضالعًا، أراد ضالعٌ " فضحك به

بعض من حضره، فقال أبو الأسود: هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه فصاروا لنا إخوة، فلو عملنا لهم الكلام فوضع باب الفاعل والمفعول"، المصدر نفسه:٦٦، ونجد ما يقارب هذه الرواية عند أبي القاسم الزجاجي. يكتب هذا الأخير أنّ ابنة لأبي الأسود الدؤلي أخرجت الكلام على صيغة الاستفهام، وهي تريد التعجب، فقالت: ما أشدُّ الحرِّ بدل أن تقول: ما أشَدَّ الحَرَّ؟ فقال أبو الأسود: " إنا لله، فسدت ألسنة أولادنا. وهمَّ أن يضع كتابًا يجمع فيه أصول العربية، فمنعه من ذلك زياد. وقال: لا نؤمن أن يتكل الناس عليه ويتركوا اللغة، وأخذ الفصاحة من أفواه العرب، إلى أن فشا اللحن وكثر وقبح. فأمره أن يفعل ما كان نهاه عنه، فوضع كتابًا فيه جمل العربية، ثم قال لهم: انحوا هذا النحو؛ أي اقصدوه"، الإيضاح في علل النحو:٩٩.

٤- مقدمة ابن خلدون: ٥٤٦.

٥- المصدر نفسه: ٥٤٦-٥٤٧.

٦- كتاب الحروف:١٤٧.

٧- المصدر نفسه:١٤٨.

٨- المصدر نفسه: ١٥٠.

٩- المصدر نفسه:١٥١-١٥٢.

١٠- كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق:١٠٨-١٠٩.

١١- لسان العرب :١٥/٣٠٩-٣١٠.

١٢- الإيضاح في علل النحو:٩١.

١٣- شرح الكافية في النحو:١/٧.

١٤- إحصاء العلوم:٤٩.

١٥- الخائص:١/٣٤.

١٦- المقابسات:١١٠.

١٧- لسان العرب:١٠/٣٥٤.

١٨- المنطق عند الفارابي: ١/٥٩-٦٠.

١٩- رسالة التنبيه على سبيل السعادة:٢٣٠.

٢٠- المصدر نفسه:٢٢٦-٢٢٧.

٢١- المنطق عند الفارابي :١/٥٩.

٢٢- الألفاظ المستعملة في المنطق: ١٠٧-١٠٨.

٢٣- مقالة في تبيين الفصل بين صناعتي المنطق الفلسفي والنحو العربي/ مجلة تاريخ العلوم العربية، ع١، مج ٢/:٤١.

٢٤- المصدر نفسه:٤٢.

٢٥- المقابسات: ١٠٩.

٢٦- الإمتاع والمؤانسة:١١٤-١١٥.

٢٧- إحصاء العلوم :٥٩.

٢٨- الإيضاح في علل النحو: ٩٥.

٢٩- الخصائص:١/٣٤.

٣٠- إحصاء العلوم :٥٣.

٣١- المصدر نفسه: ٥٤-٥٥.

٣٢- رسالة التنبيه على سبيل السعادة: ٢٣١.

٣٣- إحصاء العلوم:٦٠.

٣٤- الألفاظ المستعملة في المنطق:٤٣.

٣٥- المقابسات: ١١٠.

المصادر والمراجع

- **إحصاء العلوم**، لأبي النصر الفارابي، تح. عثمان أمين، ط٢، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٨م.
- **الألفاظ المستعملة في المنطق**، لأبي النصر الفارابي، تح. محسن مهدي، ط٢، دار المشرق، ١٩٨٦م.
- **الإمتاع والمؤانسة**، لأبي حيان التوحيدي، تصحيح أحمد أمين، وأحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان(د.ت).
- **الإيضاح في علل النحو**، لأبي القاسم الزجاجي، تح. مازن المبارك، ط٥، دار النفائس، ١٩٨٦م.
- **بنية العقل العربي**، دراسة تحليليّة نقديّة لنظم المعرفة في الثقافة العربية، لمحمد عابد الجابري، ط١، المركز الثقافي العربي، المغرب، ١٩٨٦.
- **الحروف**، لأبي النصر الفارابي، تح. محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ١٩٦٩م.
- **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح. محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٢م.
- **الفهرست**، لابن النديم، مطبعة الاستقامة، القاهرة، (د.ت).
- **المقابسات**، لأبي حيان التوحيدي، تح. توفيق حسن، ط٢، دار الآداب، بيروت، ١٩٨٩م.
- **المقدمة**، لعبد الرحمن بن خلدون، دار الفكر، (د.ت).
- **المنطق عند الفارابي**، تح. رفيق العجم، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٥م.
- **رسالة التنبيه على سبيل السعادة**، دراسة وتحقيق سحبان خليفات، ط١، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨٧م.
- **شرح الكافية في النحو**، للرضي الأستراباذي، ط٣، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٢.
- **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- **مقالة في تبيين الفصل بين صناعتي المنطق الفلسفي والنحو العربي**، ليحيى بن حميد بن زكريا بن عدي، تح. جيرهارد أندرس، مجلة العلوم العربية، المجلد الثاني، العدد الأول، أيار، ١٩٧٨م.